العِلمُ والعُلماء والدّولة

دراسة في الأصول الاجتماعية للعُلماء في الدّولة العُثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر (*)

ثريا فاروقي

ما تزال البحوث التحليلية التي تُعنى بالتركيبات الاجتماعية للمجتمع العثماني القديم؛ في بداياتها. إنّ بحوثاً تُعنى بالفلاحين، وبالبيروقراطية، وبالعلماء، وبالفئات الاجتماعية الأخرى تبقى ضرورية قبل أن نتمكن من الوصول إلى استنتاجات علمية مقنعة بشأن أصول المجتمع وقوانين تطوره. وتقرأ هذه المقالة بعض القضايا المتعلقة بالعلماء في الدولة العثمانية أواخر القرن السادس عشر، وذلك فيما يتصل بأصولهم الاجتماعية، وعلائقهم داخل هرمية الدولة، ومكانتهم، ودورهم. والواقع أن المعلومات عن العلماء في تلك الحقبة أكثر توافراً وغزارةً من المعلومات والأخبار عن الفئات الأخرى التي شاركت في السلطة في الدولة العثمانية. ويرجع ذلك إلى الاهتمام الخاص الذي كان يحاط به العلماء والأدباء والشعراء في الأدبيات العثمانية؛ بل وسائر الأدبيات الإسلامية. ونعتمد هنا على بعض كتب التراجم التي تهتم بالعلماء، والتي كثُر التأليف في مجالها، ووصلت منها عدة مؤلفات إلينا. من كتب التراجم العثمانية المهمة لتلك الفترة كتاب أحمد طاشكبري زاده المسمى **بالشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**[1]. وقد ذيّل عليه وأكمله عطائي حتى العام ١٠٤٤هـ/١٦٣٤ -

---

(١) أحمد طاشكبري زاده: الشقائق النعمانية، ترجمة مجدي أفندي (إلى التركية) (ط. اسطنبول، ١٢٦٩هـ).

١٦٣٥م[١] ثم عشّاقي زاده الذي شملت تكملته أكثر القرن السابع عشر[٢]. وتتركّز أكثر المادة التي رجعنا إليها هنا في ذيل عطائي على طاشكبري زاده. ويتبع عطائي في تراجمه لعلماء وأدباء أواخر القرن السادس عشر نموذجاً لا يكاد يتغيّر. ففي البداية يذكر المدينة أو الناحية التي ينتمي إليها المترجم أو ولد فيها. ثم يأتي تعداد الوظائف التي تولّاها والده. ونادراً ما يذكر عطائي تاريخ ولادة المترجم. ويستطرد في أحيان قليلة فيعدُّ أقارب المترجم ممن تولوا مناصب في الدولة من قبل أو في حياته. بعد هذا مباشرة يذكر عطائي أسماء شيوخ المترجم، وأسماء أولئك الذين «لازمهم» «من أجل الأخذ عنهم ومتى رُشّح الرجل للمرة الأولى لتولّي منصب من مناصب العلماء. ثم تأتي اللائحة بالمناصب التي تولاها. وتقتصر الترجمة أحياناً عند الافتقار إلى المعلومات؛ على ذكر المناصب التي تولّاها العالم؛ وهو يذكر دائماً تاريخ وفاته. لكن الأمر لا يخلو من استطرادات في كثير من الأحيان. وتتخذ هذه الاستطرادات طابعاً شخصياً يتمثّل في مدح العالم أو رثائه، لكن ربما انصرف عطائي أيضاً إلى نقد سيرة المترجم أو علمه بمرارة وحدّة[٣]. وقد يذكر تخصُّص الرجل أو اهتمامه الخاص بحقلٍ من حقول المعرفة الإسلامية، وأسماء مؤلفاته، وأشعاره إن كانت له أشعار. ويورد قائمة بجهات الوقف التي تولاها أو أوقفها بنفسه. وربما ذكر في أحيان قليلة على سبيل الاستطراد أيضاً بعض أبنائه المشهورين - إن كانوا - والمناصب التي تولّوها أو يتولّونها. وربما ختم الترجمة ببعض الحكايات والطرائف عن المترجم، التي تكون أحياناً ذات دلالات مهمة بالنسبة للمؤرِّخ. والتراجم منظّمةٌ أو مرتّبة بشكل عام حسب تاريخ وفاة المترجم. لكنّ هذا المبدأ غير متبع بدقة وفي كلِّ الحالات. وهناك ١٦٢ ترجمة لعلماء عاشوا في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م). هذا بالإضافة إلى ٣٢ ترجمة لشيوخ الدراويش أو شيوخ الطرق الصوفية.

---

(١) عطائي: حدائق الحقائق في تكملة الشقائق (اسطنبول، ١٢٦٩هـ).

(٢) H.J. Kissling, ed. Usaqizade's Lebensbeschreibungen berühmter Gelehrter und Gottesmänner des osmannischen Reiches im 17 Jahrhundert (Zeyl-i šaqaîq) (Wiesbaden, 1965).

(٣) عطائي، ص ٢٧١.

يمكن استناداً إلى تراجم العلماء التي ذكرنا معالمها الكبرى عند عطائي الحصول على معرفة إحصائية تقريبية بعلماء ذلك العصر أو تلك الحقبة. وسنقتصر في هذه المقالة على فحص الأصول والشروط الاجتماعية لنشوء هؤلاء العلماء وترقّيهم في مراتب الدولة العلمية، والصعوبات، أو التسهيلات؛ التي قد تكون أثّرت في مجرى تطورهم الوظيفي نتيجة أصولهم الاجتماعية أو علائق أسرهم بالسلطة والسلطان. وقد اتخذت من تراجم المائة الأولى من العلماء لعهد مراد الثالث عند عطائي عيِّنة يجري اختبار ذلك على أساسٍ منها. والتراجم لا تتضمن معلومات كاملةً كما يمكن للمرء أن يتوقّع. ولذلك، ليس بالوسع دراسة كل القضايا التي يرغب الدارس في التعرّف عليها. فعلى سبيل المثال، نادراً ما يذكر عطائي أولاد المترجم. وإن ذكرهم فإنه لا يذكر مصائرهم الوظيفية. ولذا، يكون من الضروري إذا أردنا تتبُّع مصائر أسرةٍ علمية أن نقرأ كتب التراجم اللاحقة لعهد مراد الثالث أو لعطائي لكي نتتبع التغيرات أو التطورات التي حدثت للأبناء بعد الآباء. وهناك صعوبة أخرى تتصل بطريقة عطائي في اختيار الأشخاص المترجمين، ورؤيته التي حكمت هذا الاختيار. فمن الواضح أنه يورد تراجم لكل الأشخاص الذين تولّوا مناصب قضاة العسكر، واسطنبول، وبورصة، وأدرنة. لكنه يورد أحياناً تراجم لقضاة إقليميين صغار، ولبعض الذين توفُّوا وهم يتولّون مناصب متواضعة في بعض المدارس النائية. وليس من السهل في مثل هذه الحالات معرفة السبب الذي دفعه لإيراد تراجم لهم بينما جرى إهمال كثيرين كانوا يتولّون مناصب مماثلة أو أرفع قليلاً. ومن جهة ثانية؛ فمن الواضح أنه لم يورد أسماء وتراجم لكل القضاة الإقليميين. وهو على أي حال في تراجمه للمدرسين الصغار، والقضاة الصغار؛ شديد الإيجاز بحيث تكاد الترجمة تقتصر على اسم الشخص، ومسقط رأسه، والمنصب أو المناصب التي تولّاها؛ بحيث لا يمكن الاستناد إلى الترجمة للحصول على أية معلومات مفيدة في القضايا الاجتماعية والدينية.

ورغم هذه الصعوبات؛ فإن المقالة تعالج شبكة من الأسئلة والاهتمامات: من مثل الأصول الأسرية، وعلائق الأسرة بأسرٍ علمية أخرى أو أسر سلطانية

متنفِّذة ـ ومن مثل الأوقاف التي اصطنعها أو تولّاها وأهميتها بالنسبة للعلماء ـ ومن مثل الرعاية التي لقيها من الموظفين الإداريين الكبار بالدولة أو من السلطان نفسه، ومن مثل المدينة التي ينتمي إليها المترجم ودلالتها على الوظائف التي تولّاها أو المدرسة التي تخرّج فيها وموقعها ودورها في تربية وتخريج علماء لمناصب معيَّنة. أما الذين كانوا يتولّون مناصب عالية بالدولة أثناء كتابة عطائي لتراجمه، ودور رعاية الجهاز الإداري فيما وصلوا إليه؛ فلم نتعرض له هنا لأنه يحتاج لدراسة مفردة. وعلينا هنا أن نلاحظ أن رجلاً وصل إلى رتبة عالية في الجهاز العلمي بأي طريق؛ مثل قضاة العسكر؛ يكون بوسعه أن يلعب دور الراعي لعدة أشخاص في مناصب دينية مختلفة.

إذا تفحّصنا التراجم المائة التي اتّخذناها كعيِّنة؛ وجدنا أن هناك ٤٧ من بينهم؛ ذكر عطائي أسماء آبائهم أو المناصب التي تولَّوها أو الأمرين معاً. وهناك ١٥ رجلاً منهم بلغ آباؤهم أعلى المراتب في العلمية (= الوظائف الدينية). ونعني بقمة الوظائف الدينية مناصب القضاء في: حلب والقدس ودمشق والمدينة والقاهرة وبورصة وأدرنة ومكّة واسطنبول، أو قاضي العسكر في الروملّي والأناضول، أو شيخ الإسلام[1]. وهناك ١١ من بينهم، وربما ٨ إضافيين، كان آباؤهم إمّا مدرِّسين أو قضاة إقليميين. وفي ٥ حالات كان الجدُّ إما عالماً دينياً في منصب ديني كبير، أو في وظيفة إدارية رفيعة. ومن بين الحالات المائة هناك ٤ حالات كان فيها أعمام لهؤلاء يتولون مناصب دينية أو إدارية كبيرة. كما وجدت أن أقارب لهؤلاء المائة؛ هم غالباً أشقاؤهم؛ يبلغ عددهم ١١ رجلاً؛ كانوا يتولَّون المناصب نفسها التي تولّاها رجالات العيِّنة. وهناك أخيراً ٨ رجال من العلماء كانوا يمتُّون بصلات قربى عن طريق الزواج لأعضاء العيِّنة المائة. ويبدو أن صلات القربى المذكورة في التراجم ما كانت تسترعي انتباه المترجم إلّا إذا كان هؤلاء الأقرباء مهمّين في الهرمية الدينية أو الإدارية للدولة.

من رجالات العيِّنة المائة هناك ٥٦ لم يتولوا مناصب في القضاء، بل عملوا

(١) Ismail Hakki Uzunçarşili, Osmanli devletinin ilmiye teşkilatinin, Türk Tarihi Kuruma Yaynlarmdan, VIII, 17 (Ankara, 1965), p. 276.

كمدرِّسين في المدارس الموقوفة، أو عملوا كمدرِّسين للوزراء والأمراء وأولادهم. أمّا في الحالات التي كانوا يتولّون فيها قضايا الشورى والإفتاء في المسائل الدينية؛ فإنهم كانوا يحتفظون إلى جانب ذلك بعملهم في التدريس بالمدارس. لكن شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر لم يكن يأتي من بين مدرِّسي المدارس، ومفتي المناطق، بل من القضاء. فقد كان يتولى منصب **قاضي العسكر** قبل أن يصل إلى **مشيخة الإسلام**؛ وهي ذروة الجهاز الديني. لذلك، فقد كان يعد بين القضاة ومعهم، وليس مع المفتين والمدرسين. ومن بين رجال العيِّنة رجلان عملا مدرِّسين لبعض الأمراء؛ ولذلك عدّهما المترجم بين القضاة؛ رغم أنهما لم يليا منصباً قضائياً بالفعل، وذلك للنفوذ الواسع الذي كانا يتمتعان به من خلال عملهما بصحبة الأمراء.

أمّا الـ ٤٤ الباقون من المائة؛ فإن ١٧ رجلاً منهم كانوا يتولّون مناصب قضائية في المناطق والأقاليم تصل إلى رتبة القضاء بحلب. في حين تولى الـ ٢٩ الباقون مناصب بين قضاء حلب ومشيخة الإسلام. ولكي نتبين هل كانت للأصول والعلائق الأسرية آثار باقية على المناصب التي وصل إليها الـ ٢٩ المذكورون؛ قمنا بتحليل منفصلٍ لهؤلاء ولعلائقهم الأسرية، كما فعلنا بسائر أفراد العيِّنة. وقد وجدنا بنتيجة هذا التحليل أن ستة (وربما سبعة) من الـ ٢٩ المذكورين سابقاً؛ كان آباؤهم يتولّون مناصب عالية في الهرمية الدينية (ويعني هذا أن النسبة المئوية تبلغ الـ ٢١ أو ٢٤,٧٪ بينما كانت ١٥٪ في العيِّنة كلها). وفيما يتّصل بالأجداد فقد بلغت نسبة المتولّين منهم لمناصب عالية الـ ١٤٪ أو ١٧,٥٪ بينما بلغت في العيِّنة الأصلية الشاملة الـ ٥٪ فقط. وبالنسبة للأعمام والأخوال بلغت النسبة ١٧,٥٪ من الـ ٢٩، بينما كانت ٨٪ من العيِّنة الأصلية.

أما الشيوخ العشرة الذين بلغوا رتبة «قاضي عسكر»، فإن عددهم ضئيل بحيث لا يمكن اتخاذهم مقياساً لاستخراج نسب مئوية. لكن مما يدعو للتأمل أن عطائي يذكر ثمانية من هؤلاء باعتبار أن آباءهم كانوا يتولّون مناصب دينية أو إدارية.

وهناك ظاهرة أخرى ملفتة للانتباه بين هؤلاء العلماء. إنها العدد الكبير من هؤلاء الذين أوقفوا أوقافاً. ولم يعتبر من بين الأوقاف إنشاء مكتبات؛ بل بناء المساجد، والمدارس، والمرافق الخيرية الأخرى التي شاركت في إعداد وتدريب وتشغيل أعضاء في الجهاز الديني؛ ومن بينهم في الغالب أبناء الواقف الذين كان يجري تعيينهم غالباً للوصاية على الوقف بعد الواقف. فـ ٨٪ من أفراد العيِّنة أوقفوا أوقافاً. و٤٪ كانت أسرهم قد أوقفت أوقافاً في جيل سابق. وفي حالة العلماء الكبار الـ ٢٩ المذكورين سابقاً؛ فإن سبعة منهم (٢٢,٥٪) مذكورون كواقفين لأوقاف. لكن واحداً منهم فقط كانت أسرته قد أوقفت وقفاً قبل جيله. أما العمل في الأوقاف المنشأة فيبدو أنه كان عملاً مفضَّلاً لدى فئات العلماء الأدنى.

والظاهرة الثالثة الملفتة للانتباه مصير أعداد من العلماء لتأليف كتب. والأنواع التأليفية التي كانت مفضَّلة لدى العلماء هي: الشعر، والإنشاء، والفتاوى، والحواشي والتعليقات في موضوعات فقهية تستخدم في المدارس. وقد يكون مفيداً وضع قائمة بالمؤلفات المذكورة في كتب التراجم والمنسوبة إلى هؤلاء العلماء. ثم مراجعة فهارس مكتبات المخطوطات لتبين ما هو باقٍ منها حتى اليوم، وقيمتها العلمية والفكرية. وهناك نوع أدبي آخر كان التأليف فيه كثيراً نسبياً هو كتب تراجم العلماء. ولو أمكن أن نقارن بعض مؤلَّفات هؤلاء في التراجم بعطائي لاستطعنا جمع المزيد من المعلومات واختبار بعضها من حيث الصحة والدقة. ولم يتعاط العلماء أنواعاً تأليفية أخرى إلّا نادراً. فقد قام أحد العلماء بترجمة الغزالي إلى التركية، وكتب تاريخاً للدولة العثمانية حتى عصره. كما قام آخر بترجمة قصص رمزي على ألسنة الحيوانات من العربية إلى التركية[١]. وليس من السهل معرفة مدى انتشار تلك النصوص، ومدى اتّساع دائرة قرائها. ويذكر Gibb و Bowen أنّ كثيراً من تلك الكتب لم تنسخ أكثر من مرة واحدة[٢]. لذلك، فقد يكون من الصعب معرفة العلاقة بين المركز الذي بلغه

(١) عطائي، ص ٢٥٧، ٢٥٩.

(٢) H.A.R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West. A Study of the Impact =

الشخص، وإنتاجه الأدبي. لكن رغم ذلك، فإن عدد المؤلفين الكبير من بين العلماء يظل ذا دلالة.

فمن بين المائة عالم الذين تشملهم العيِّنة؛ كتب ٢٢ منهم فتاوى وحواشي وتعليقات لاستخدام المدارس. كما كتب ١٦ منهم شعراً وإنشاءً. وكانت نصوص الإنشاء الأكثر إيثاراً تلك المتصلة بنصوص الوقف ووثائقه. وهناك ٧ أو ٨ منهم كان لهم إنتاج في أنواع ثقافية أخرى. ويعني هذا أن ٣٣٪ منهم مارسوا التأليف في الأنواع السالفة الذكر. إذ إنه نادراً ما كتب عالم ما في أكثر من نوع ثقافي واحد. ومن بين العلماء الـ ٢٩ كتب ٤٢٪ في الفتاوى والشروح والحواشي (١٢ رجلاً)، و٢١٪ قالوا شعراً أو كتبوا الإنشاء (٦ علماء)، و٣,٥٪ (عالم واحد) أنتج في أنواع ثقافية أخرى. إن هذا التوزُّع المتفاوت في مجال الإنتاج الثقافي ربما كان سببه إقبال العلماء على الإنتاج بالدرجة الأولى لأغراض عملية كالتدريس (الفتاوى والشروح والحواشي)، ثم الإنشاء والشعر. ومن الملاحظ أن فنّ التاريخ لم يكن متمثلاً بين العلماء الـ ٢٩؛ إنما كان المنتجون في نطاقه من رجالات الكتابة الديوانية والإدارة في الدولة. وفي النهاية، فإنّ ٥٢٪ من العلماء الـ ٢٩ كتبوا حواشي أو إنشاءً أو شعراً، أي ١٥ عالماً من الـ ٢٩. لكن كما قلت سابقاً؛ فإن هذه الأرقام صعبة التقدير، كما أنه من الصعب اتخاذها مقياساً. ذلك أنّ العينة التي استخدمناها ضئيلة إذا قورنت بمجموع العلماء. ثم إن مقاييس عطائي في إيراد التراجم صعبة التقدير أيضاً. فربما لم يذكر غير العلماء الذين تولّوا مناصب كبيرة. ثم أولئك الذين حصلوا على شهرةٍ من نوع ما. ولذا، ربما كان هذا بين أسباب ارتفاع نسبة المؤلفين بين المذكورين منهم عند عطائي. ولأنّ نسبة المشهورين وذوي المراتب الكبيرة ملحوظة في تراجم عطائي؛ فإن الفارق الأكثر إلفاتاً في مجال الإنتاج الثقافي هو ذلك الذي بين العيِّنة ككل، والـ ٢٩ الأكثر شهرة وعلو مرتبة. ولا يمكن القول إن عطائي لم يكن حريصاً على إيراد أخبار عن مؤلفات غير ذوي المراتب العليا. بل الأوْلى

---

of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, I vol. in 2 parts (London, 1977), vol. I, Part 2, P. 160. =

الذهاب إلى أن ذوي المراتب السامية كانوا أكثر حرصاً على الإنتاج الثقافي. وربما لم يأت في مقدِّمة أسباب الترقّي التأليف؛ لكن الإنتاج الجيِّد كان له ولا شك أثر غير مباشر فيما بلغه كثير من هؤلاء. وفي هذا السياق؛ يمكن أيضاً الاهتمام بالامتحانات التي كانت تجرى لطالبي التدريس بالمدارس في حال وجود أكثر من مرشح للمنصب التدريسي الواحد. فأحياناً يذكر عطائي أسماء الممتحِنين والممتحَنين، وموضوعات الأسئلة المطروحة، والفائز الذي تولّى المنصب، بل والمنافس الذي خسر في الامتحان لكنه حصل رغم ذلك على منصب آخر. ويعني هذا أن البراعة الأكاديمية كانت تلعب دوراً في الوصول إلى منصب ما في (العلمية)؛ لكن كانت هناك عوامل أخرى تتقدم على المسألة العلمية في كثير من الأحيان. على أنه يجب علينا أن نتجنّب التعميم هنا؛ إذ ينبغي فحص المسألة عبر حقبة زمنية أطول. ثم إن عطائي يذكر الامتحانات السالفة الذكر، والمشاركين فيها مرات قليلة فقط.

وكان Gibb و Bowen قد ذهبا إلى أن أهم عوامل التقدم والترقّي في الهرمية العلمية؛ الرعاية والانتماء إلى أمير أو موظف إداري كبير. ووافقهما Itzkowitz في هذه النقطة[1]. ونستطيع استناداً إلى عطائي أن نورد أمثلة على ذلك تجعل من التعميم ممكناً نسبياً. فالرعاية لأفراد من (العلمية) و (السيفية) يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة. فعلى سبيل المثال، نجد علماء محليين أو إقليميين ينضمُّون إلى بلاطات الأمراء في أماسيا ومانيسا، ثم يصبحون شخصيات مهمة على مستوى الدولة بعد أن يصل أولئك الأمراء إلى العرش. كما نقابل علماء في حاشية الباشوات؛ يعملون كمرشدين وموجِّهين دينيين. وبعد فترة يعهد الباشا إليهم بالتدريس في المدرسة التي أوقفها، أو يساعدهم بوسائل مختلفة للدخول في الجهاز العلمي حيث يستطيعون تأمين تقدمٍ وترقٍّ عن طريق توثيق علاقاتهم بالبلاط السكاني. ثم إن العلماء بدورهم كثيراً ما توسّلوا بالعلم الذي بلغوه للحصول على رعاية ومساعدة في الترقّي. فالشاعر عبد الباقي على سبيل المثال،

(١) Gibb and Bowen, P. 150; N. Itzkovitz, «Eighteenth-Century Ottoman Realities»; Studia Islamica XVI (1962), pp. 73-95.

يدين بصعوده السريع في (العلمية) رغم المعارضة القوية، وبخلاف المعروف في مثل هذه الحالات؛ إلى استحسان السلطان مراد لشعره[١]. وكان تقي الدين قد وضع نفسه على سكة الترقّي بإهداء كتاباته الأولى إلى سعد الدين؛ خواجه السلطان[٢]. ولأن «ميل» السلطان كان مهماً جداً؛ فقد كان التنافس على القرب منه شديداً. ويذكر عطائي كيف استطاع أحد العلماء عرض كتاباته على السلطان؛ لكن العلماء القريبين من السلطان، استطاعوا إبعاده خشية أن يشكّل منافسةً لهم أو يصبح «خواجه السلطان»[٣].

من بين أفراد العيِّنة المائة؛ فإن عطائي يورد ١٤ أو ١٥ ممن كانوا يتمتعون برعاية وزير أو بكلربك أو موظف من موظفي البلاط. وفي ١٥ أو ١٦ حالة كانت هناك علائق من نوع ما بين العلماء والسلطان أو أسرته. من مثل أن يقدّم العالم للسلطان مؤلفاً من مؤلفاته أو يكون معلماً للسلطان إبان إمارته أو لبعض أولاده. وفي حالات أربع؛ فإن العلماء كانوا يتمتعون بعلاقات طيبة بالسلطان وبعض الموظفين الكبار في الوقت نفسه. وبذلك، ترتفع نسبة العلماء المتمتعين بالرعاية إلى ٢٥٪ من مجموع العينة. أما العلماء في المراتب العليا؛ فإن ستة منهم (٢١٪) كانوا يملكون علاقات بالبكلربك أو الوزير أو أحد إداريي القصر. ثم إن هناك سبعة منهم (٢٤,٥٪) كانت لهم صلات في فترة من فترات عملهم بالسلطان نفسه. وهناك أخيراً شخص واحد بين ذوي المراتب العليا كان يتمتع برعاية «ثنائية» من جانب السلطان والوزير. ويرفع هذا نسبة المتمتعين بالرعاية من بينهم إلى ٤٢٪ (١٢ شخصاً). وعلينا أن لا نهمل رعاية غير مباشرة تتمثل في أن يكون الأب أو الأخ في القصر أو الإدارة. ويصدق هذا على ٤ إلى ٧ من المائة. أما بين الـ ٢٩ ذوي المراتب العالية فيصدق على ٢ من ٤ (٧ - ١٤٪).

إنّ الإحصائيات المذكورة سابقاً تشير إلى قيام علاقة وثيقة بين موظفي

(١) Islám Ansiklopedisi, art. «Bâkî».
(٢) عطائي؛ ص ٢٨٦.
(٣) عطائي؛ ص ٢٥٧.

المراتب العليا في الدولة، وعلماء المراتب العليا فيها. كما تشير الوقائع والحالات إلى أن الاداريين كانوا هم الراعين والمعطين، والعلماء هم الآخرين. ونادراً ما يظهر عالم كبير راعياً لإداري في سلم الترقّي. لكن يبقى محترز لا بد من إيراده: إذ لا نعلم ما إذا كان الموقف منظوراً إليه من عاصمة الدولة؛ هو نفسه في الأقاليم. فقضاة المدن الصغيرة المأخوذين من المدارس المحلية على سبيل المثال؛ كثيراً ما تحالفوا مع الوجهاء المحليين ضد الإداريين المرسلين من العاصمة. لكن تبقى هذه المسألة مجالاً للتخمين والافتراض إذ ليست لدينا وقائع كثيرة يمكن الاستناد إليها.

ويمكننا التوصل إلى بعض الاستنتاجات المفيدة بملاحظة المدن التي انتمى إليها هؤلاء العلماء المدرسون في العيِّنة. وعطائي يورد في أحيان كثيرة مسقط رأس العالم المترجم وإن لم يذكر شيئاً عن أسرته. وفي ٢٢ حالة من المائة لا نعرف عن طريق عطائي المدينة التي انتمى إليها المترجم. هناك إذن ٧١ عالماً من العيِّنة ممن لم يبلغوا مرتبة القضاء في حلب. ومن هؤلاء ينتمي ١٦ (٢٢,٥٪) إلى اسطنبول إمّا بالولادة أو بالإقامة الطويلة منذ أيام الفتوة والتعلُّم. ومن بين علماء المراتب العليا الـ ٢٩ هناك ٩ (٣٠٪) اسطنبوليون. ويعود استقرار آباء هؤلاء جميعاً بالعاصمة في أكثر الأحيان إلى تولّيهم مناصب إدارية أو دينية اقتضت بقاءهم هناك لزمن طويل. ويبقى ٥٣ عالماً أتوا من مختلف المناطق والمدن خارج العاصمة. ولا يمكن في حالتهم إجراء مقارنات كثيرة لأن التفاصيل التي يوردها عطائي عن بداياتهم ضئيلة للغاية حتى لو كانوا من ذوي المراتب العليا في الهرمية الدينية. أما الواضح من أصول الـ ٥٣ المدرسين هنا فهو ضآلة عدد العلماء الآتين من المناطق غير الناطقة بالتركية من أقطار الدولة. فهناك على سبيل المثال عالم واحد من مصر. وهو لم يتولّ منصباً ثابتاً في الهرمية الدينية؛ بل كان فلكي السلطان [1] إلى أن أقنعه شيخ الإسلام قاضي زاده أفندي بتدمير المرصد؛ حتى لا يكون طالع نحس على

(١) عطائي؛ ص ٢٨٦.

الإمبراطورية!. وقد أتى عالمان من العيِّنة ـ على الأرجح ـ من مكة، وثلاثة من حلب، وثلاثة من أقاليم الدولة المتحدِّثة بالفارسية أو من إيران نفسها، وعالم واحد من كردستان. أما الـ ٤٥ الباقين فقد جاءوا في غالبيتهم العظمى من غرب الأناضول ووسطه، وبدرجةٍ أقل من البلقان. أمّا شرق الأناضول فهو ضئيل التمثيل داخل العيِّنة بشكل ملفت حيث لم يأت منه غير عالم واحد. وهكذا، فإن التوزع على مدن الأناضول ونواحيه على الشكل التالي: أقسراي (قرمان): عالم واحد، أقشهر (قرمان): عالم واحد، ألانيا: عالمان، أماسيا: عالمان، أنقرة: عالم واحد، ولاية أيدن: عالمان، بالي قسير: عالمان، ولاية بولو: عالمان، ولاية حامد: عالم واحد، قره حصار: عالم واحد، قسطمونو: عالم واحد، قسيري: عالم واحد، قونية: ٣ علماء، لارنده (قرمان): عالم واحد، ولاية قراصو: عالمان، مانيسا: عالم واحد، سروخان: عالم واحد، شمال غرب الأناضول: عالم واحد.

أمّا البقية الباقية فأتت من مدن وبلدات مختلفة في البلقان، وفلورينا باليونان، وصوفيا، وسراجيفو في البوسنة، وأدرنة ـ دونما تركز ملحوظ في أية ناحية. لذا، فإن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن التوصُّل إليه أنه في تلك الحقبة كانت نسبة كبرى من العلماء الموظفين في جهاز الدولة تأتي من العاصمة أو من أسرٍ ذات علاقة وثيقة بها (٢٥٪). كما أن غرب الأناضول ووسطه كانا ممثلين تمثيلاً جيداً (٢٥٪). ومن ضمن ما تعنيه هذه النتيجة أنه في حين أتى معظم أولئك العلماء من مدن وبلدات كبرى، فإن القرى والبلدات الصغرى كانت ممثلة أيضاً. فنحن نملك في العيّنة عالِماً واحداً من قزلكا توزلا (من إقليم قراصو)، وعالماً من المدينة الصغيرة غزل حصار (من إقليم ايدن)، وعالماً من قرية بدوي القريبة من أماسيا، وعالماً من ناحية باليك سير، وعالماً من ولاية بولو، وعالماً من بلدة بركي في إقليم إيدن. فالعلماء من القرى والبلدات الصغيرة موجودون وان كانوا قليلين؛ لكن العيِّنة محدودة بحيث لا تسمح بتعميمات كثيرة. لكن الأمثلة أو الحالات الفردية ذات دلالة لا تخطئها العين. فنحن نعلم على سبيل المثال أن بحري حسن جلبي كان ابن اخت خوجه

السلطان مراد؛ وهو يدين بصعوده لعلاقته القرابية هذه[١]. وعبد الغني ابن أمير شاه كان ابناً لقاض محلي أقام لفترة طويلة نسبياً في بولو لأنه كان يعرف ببولو أمير شاه[٢]. ومصطفى بن محمد كان ربيباً لعالم شهير[٣]. وهناك أمثلة أخرى عديدة يمكن ذكرها مثل حسن الذي كان والده معروفاً باسم قجا ناظر، وسنان الدين يوسف بن حسام، الذي كانت أسرته على علاقة بالخلوتية[٤] وشيخها حبيب الله كرماني[٥].

لكن ربما كانت المدارس التي تلقّى فيها هؤلاء العلماء تربيتهم الدينية أهم من أصولهم المدينية أو الريفية. لكن عطائي لا يذكر لسوء الحظ غير أسماء مدرِّسي العالم دون المدارس المزورة في غالب الأحيان. وهكذا لا نعلم غالباً هل كانت هناك مدارس ذات نوعيات مختلفة للصعود أو للبقاء في نطاق التدريس المحلي من خلال سير العلماء. لكننا نعلم من عطائي نفسه أن مدارس الدولة الدينية كانت ذات هرمية دقيقة من حيث ما يدرس فيها، ومن حيث المدرِّسين. والهرمية مهمة لاختلاف مرتبات المدرِّسين فيها. فالمدارس الأولية كانت تسمى «حاشية تجريد»، ويتلقى المدرس فيها يومياً من ١٥ إلى ٢٠ أقجة. ثم تأتي مدارس «المفتاح»، وتدفع يومياً من ٣٠ إلى ٣٥ أقجة. ثم تأتي المدارس المعروفة بقرقلي مدرسة لأن المدرِّس كان يتقاضى فيها ٤٠ أقجة يومياً. ويعتبر عطائي المناصب الحقيقة بالذكر تلك التي يتولاها العالم بعد القرقلي. أولى تلك المدارس

---

(١) عطائي؛ ص ٢٨٩.

(٢) عطائي؛ ص ٢٩٤.

(٣) عطائي؛ ص ٢٩٥.

(٤) عطائي؛ ص ٢٨٢، ٢٤٨.

(٥) يُعتبر ميرزا مخدوم فريداً بين علماء العيِّنة. فوالده يتحدّر من السيد الجرجاني. وأمه من سلالة ميرغياث الدين منصور التبريزي. وقد درس الفقه، وصار معلِّماً لإسماعيل الثاني أثناء امارته أو ولايته للعهد. وفي عام ٩٥٣هـ ذهب إلى أراضي الدولة العثمانية حيث اعتنق المذهب الحنفي. وعندما تولّى إسماعيل العرش عاد إلى ايران وصار السيّد الأشرف، وصدر العلماء. ولمّا توفي اسماعيل عاد إلى السلطنة العثمانية حيث تولّى القضاء في مدن مهمة. وفي عام ٩٩٤هـ صار قاضي اسطنبول. ويقول عطائي إنه خرف في أواخر حياته. وترك مخدوم مذكرات لم يُعثر عليها حتى الآن، ولا تقتبس المصادر منها غير فقرات قليلة تبدو منها مهمة.

الخارج التي تدفع ٥٠ أقجة في اليوم. ويذكر المؤرِّخ عالي أن المدارس هذه قديمة في الدولة تعود إلى عهدي السلاجقة والبايليك؛ وقد أوقفها غالباً وزراؤهم وأبناؤهم وبناتهم.

وبعد مدارس الخارج تأتي مدارس الداخل وتسمى أحياناً موصلة الصحن أو التتمة. وهي موقوفة غالباً من جانب السلاطين وأمهاتهم وأولادهم. بعدها نحو الذروة تأتي المدارس المسمّاة «صحن ثمانية»؛ وهي المدارس الثمان الشهيرة الملحقة بجامع السلطان محمد الفاتح. ثم مدرسة آيا صوفيا التي كان يدرّس فيها العلماء الكبار الذين لم يتولوا القضاء بعد مدارس جامع الفاتح. أما دار الحديث فكانت مخصَّصة للقضاة الكبار بعد تقاعدهم. وربما بقي هؤلاء فيها حتى وفاتهم لكن ربما أُعيدوا أيضاً للخدمة في مناصب عالية. وهذه الحالات خاصة بالعلماء ذوي الأسر المعروفة والثرية، والذين كانوا يستطيعون الانتظار في هذه المدارس في حالة فقد الرعاية أو الإبعاد حتى تسنح الفرصة من جديد، بعكس علماء المدارس المحلية الذين ما كانت حالتهم المادية تسمح لهم بالانتظار طويلاً.

ولأن عالي وعطائي كانا معاصرين للعلماء الذين يتحدثون عنهم فربما كانت الأرقام التي يعطونها لمرتباتهم قريبة من الواقع. وبخاصة تلك المدارس التي أُوقفت في النصف الثاني من القرن السادس عشر. لكن الأرقام ربما تغيّرت فيما بعد عندما ازداد التضخم المالي في القرن السابع عشر. ولأن الرجلين حريصان على إيراد أرقام المرتبات أكثر من حرصهم على ذكر المناصب التدريسية، يمكن معرفة المنصب بشكل تقريبي من المبلغ المذكور. ولا يدل المرتب الذي تعطيه المدرسة دائماً على مدى رفعتها في الهرمية. بل إن هناك مدارس كان معروفاً عنها ـ رغم ضآلة مرتباتها ـ أن القضاة الكبار يختارون من بين مدرِّسيها. ولا نستطيع دائماً معرفة المدينة التي فيها المدرسة المعنية لكن يمكن في أكثر من مائة حالة تحديد المكان من دلائل أخرى. فهناك ٣٢ مدرسة في اسطنبول ـ من بينها أشهر مدارس الإمبراطورية مثل «صحن ثمانية» ومدرسة السلطان سليم القديمة، والسليمانية. ثم بعض المدارس الأقل «شهرة» مثل «مناف قاضي» وكركي

باشي. وتبرز مدارس الصحن في مقدمة مدارس المناصب المهمة. فأربعون من العلماء المائة سبق أن درّسوا فيها. وفترات التدريس قصيرة غالباً تتراوح بين سنة وسنتين. و١٢ من العلماء درّسوا أقل من أربع سنوات؛ في حين درّس خمسة فقط ما يزيد على السنوات الأربع.

وتأتي السليمانية بمدارسها ذات النظام المعقّد بعد مدارس الصحن؛ وعدد العلماء الذين مروا فيها من العيِّنة ١٣ عالماً. وفترات التدريس قبل الانتقال لمنصب آخر أطول نسبياً في حالتهم من مدارس الصحن، وتتراوح بين سنتين، وما يزيد على الأربع سنوات. ثم تأتي مدرستا داود باشا وخاصكي وعدد العلماء الذين مروا فيهما من العيِّنة ١٦ عالِماً (ثمانية لكل منهما). وأخيراً مدرسة آيا صوفيا، وعدد العلماء الذي مروا فيها ٧ علماء. ومدة التدريس تتراوح في حالة المدارس الثلاث بين ٢ و٤ سنوات. وهناك مدرسة باسطنبول مر فيها علماء من العيّنة هي مدرسة شيخ زاده. وهي أعلى في الهرمية من مدارس الصحن، وقد درَّس فيها أحياناً علماء كانوا قد تولَّوا القضاء. وتعتبر مدرسة قلندرخانه باسطنبول من رتبة دنيا يدلُّ على ذلك الـ ٤٠ إلى ٥٠ أقجة التي كان يتقاضاها مدرِّسوها في اليوم؛ وقد مرّ فيها خمسة من علماء العينة.

وهناك مراكز مدينية أخرى ذات مدارس شهيرة كانت تجتذب العلماء، من مثل العاصمتين القديمتين للدولة أدرنة وبورصة. وتذكر في بورصة ١٤ مدرسة أشهرها مدرسة يلدرم بايزيد. ويبدو أن مدرسة مناستير كانت مهمة لعلوّ مرتبات مدرّسيها. كما أن المرادية كانت تدفع ٦٠ أقجة في اليوم. وتبدو السلطانية معادلة لها في المرتبة. وأقل قليلاً الخنصرية. وهناك مدرسة أمير سلطان، وقبليجا التي درّس فيها في البداية شيخ الإسلام الشهير قاضي زاده. وتذكر في أدرنة أيضاً ١٤ مدرسة أشهرها أوج شفرلي. ومن مدارس أدرنة التي مرّ فيها علماء من العينة: مدرسة الجامع العتيق، والحلبية، والبايزيدية، ودار الحديث.

وتأتي بعد مدارس المدينتين في المرتبة المدارس التي كانت قائمة في ضواحي اسطنبول؛ من مثل بشكطاش، وخير الدين باشا، ومصطفى باشا، ويحيى

أفندي، ومدرسة أيوب. وكانت هناك مدارس أخرى في الضواحي مثل اسكدار، وخاصكوي، وقادرجا، وكجك، وجكمجة، وجورلو، وأوزوندا أوفا.

بالمقارنة مع مدارس المدن الكبرى هذه وضواحيها؛ فإنَّ المدن والنواحي الأخرى لم تكن محظوظة؛ فالعلماء المذكورون في العيِّنة والآتون من مدارس بغرب الأناضول أو البلقان قليلون جداً ولا يتجاوزون الواحد أو الاثنين من إزنك وقسطمونو وكوتاهيه ويني شهر. ولا بد أن مدرسة مصطفى باشا بجبزة على مقربة من خليج إزمت كانت تتمتع ببعض الأهمية إذ مر بها خمسة منهم. لكن التعميم الشامل يبقى غير ممكن أو صحيح لصغر العيِّنة. فالمدارس الدينية كما نعرف من المصادر كانت موجودة بكثيرة في البلقان، والديار العربية؛ أي أن عدم مرور أحد من علماء العيِّنة بها لا يدلُّ على عدم وجودها أو أهميتها بالمطلق. لكن العيِّنة تدلُّنا على أن العلماء الأكثر شهرة، والأعلى رتبة كانوا يأتون من مدارس اسطنبول وضواحيها وبورصة وأدرنة. ويبدو هذا بوضوح بالنسبة للعلماء في المراتب العليا المعدودة سابقاً. ونحتاج لعينة أوسع لتقرير ما إذا كانت المدارس الصغرى غير الشهيرة تلعب أي دور في الهرمية السالفة الذكر. كما نحتاج لمعرفة أدقّ بعلاقات الرعاية والتقديم في المدارس الصغرى بين المدرّسين، وأسر الواقفين أو المتولين لأوقافها. كما نحتاج لمثل هذه الدراسات لمعرفة الزمن والجهد الذي يقتضيه الانتقال من التأهُّل إلى الـ ٤٠ أقجة إلى الصحن ثم إلى قضاء مهم كالقضاء في حلب مثلاً. ولا يساعدنا عطائي كثيراً في هذه النقطة.

والملفت للانتباه قلّة علماء العيِّنة الذين كانوا داخلين في الطرق الصوفية أو نظم الدراويش. فهناك خمسة من المائة فقط كانوا طرقيين. منهم واحد من المولوية، وآخر من النقشبندية، وثالث من البيرمية. والاثنان الباقيان يقال إنهما صوفيان دون ذكر الطريقة التي انتميا إليها. من هؤلاء الخمسة كان واحد فقط شيخاً لطريقة هو قاضي بالي بوسنوي الذي كان يتمتع برعاية الوزير الكبير المعروف سوكولو محمد باشا الذي أتى من البوسنة هو نفسه. وسوكولو محمد باشا

هو الذي حطّم حركة حمزة ذات المنشأ الصوفي. وهناك عالمان من العيِّنة كان والدهما درويشين. فالواضح أن المنظومتين: الصوفية، والدينية الرسمية؛ بقيتا منفصلتين تماماً تقريباً.

وتبقى بعض الملاحظات التي لا ترقى إلى درجة الاستنتاج الذي يمكن تعميمه. من ذلك، أن العلماء الذين يدخلون في الهرمية بدءًا بالتدريس يبقون فيها باستثناء حالات فردية. فعبد الرحمن ابن المفتي الشهير قاضي زاده بدأ في مدارس الـ ٤٠ أقجة. لكنه بدّل إلى الجهاز الإداري على ما يبدو إذ صار دفترداران للروملي. وابن محمود الذي وصل إلى منصب قاضي بديار بكر حمل قبل وفاته عام ٩٨٣هـ لقب باشا. فقد بدأ طالباً ملازماً، ثم درّس بـ ٥٠ أقجة، ثم صار قاضياً لغليبولو. ثم نقرأ فيما بعد أنه صار دفتردار مالي وبكلربك. ومحمود ابن الصدر معلِّم زاده، وهو شقيق عالم كبير وصل إلى مدارس الصحن ثم غيّر إلى نيشانجي عام ٩٨٤هـ. ويعني هذا أن العلماء كان بوسعهم حتى القرن السادس عشر ترك الجهاز إلى الإدارة في حين رأى Bowen و Gibb أن هذه الظاهرة انتهت في القرن الخامس عشر. وكان ابراهيم شقيق محمود قد استلم زعامة بـ ٣٠,٠٠٠ أقجة في العام؛ وهذا أمر غير عادي لكنه كان يحصل على ما يبدو. إذ يذكر أوزون شرجيلي أن بعض العلماء كانوا يتسلمون زعامات بمقادير معينة. لكن ابراهيم الذي تسلّم زعامة كما سبق بقي قاضياً في مدن أناضولية مختلفة. وهناك علماء تركوا الهرمية أو اعتزلوا بعد وفاة بعض أطفالهم.

ويمكن الاستناد إلى العيِّنة لفحص بعض التعميمات التي توصّل إليها دارسون مختلفون. فـ Itzkovitz درس ٥٠ عالماً عند طاشكبري زاده من عهد السلطان سليم، ووجد أن ثلاثة فقط من ٢٤ توافرت عن أصولهم معلومات محددة، أتوا من أصول غير علمية. وقد عدت إلى طاشكبري زاده وعطائي اللذين يؤرخان لعلماء من القرنين السادس عشر والسابع عشر بحيث يمكن الحكم بطريقة أدق على التطورات التي كان يمر بها الجهاز العلمي خلال حقبة أطول. إحدى المشكلات تلك المتعلقة بتقاليد وراثة العلم وانتقاله خلال

الأجيال. فأوزون شرجيلي يذكر أن الأسر العلمية في المراتب العليا ثبّتت مراكزها في القرنين السابع عشر والثامن عشر بحيث لم يكن بإمكان أحد حتى السلطان أن يزعزع إحداها.

أما Itzkovitz فيتحدّث عن «الصلابة المتزايدة لأصناف الحرف والوظائف[١]». وأما Gibb, Bowen فيذكران المراتب العليا في الهرمية الدينية باعتبارها «مصطفاة ووراثية»[٢] ويتابعان قائلين إن الأمور حينذاك لم تعد مفتوحة الآفاق كما كانت عليه أيام نشوء الدولة. لكن نتائج اسكوڤيتز السابقة الذكر تُشْعِرُنا بأنه لم يحدُث تغيير كبير بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر كما هو مدّعى. بل إن هذه الادعاءات يمكن أن تُفحص، وإن تعسَّر ذلك لاختلاف المفاهيم بين كُتّاب التراجم المختلفين من جهة من حيث اختيار العلماء المترجم لهم. ومن جهة ثانية بسبب ضآلة المعلومات التي تسمح بالمقارنة.

على أن كل ذلك لا يخفي وجود أزمة مصيرية كانت تمرُّ بها فئة العلماء. تُعبِّر عن ذلك أحداث التمرد التي كانت المدارس تغلي بها. ثم تعبير القضاة الصغار عن سخطهم بالاحتجاجات الكتابية والتظاهرات[٣]. وبسبب قلة المعلومات، والدراسات عن تلك الحقبة يصعب جلاء الأسباب الكاملة للأزمة. أول الظواهر التي تفسِّر بعض جوانب الأزمة الزيادة الكبيرة لأعداد الخريجين في مقابل تواضع عدد المناصب في المدارس والقضاء. أما الأوقاف فكانت تتزايد بشكل مطرد؛ وبخاصة أنها تمكن الواقف من إبقاء ملك يده خارج نطاق سيطرة الدولة أو مصادرتها. ولأنّ الوقف على المدارس كان يتضمن أيضاً مخصّصات مادية للطلبة، فإن هذا يعني أن فئة العلماء كانت مفتوحة لأناس من خارج كل الوقت؛ لكن بعد جلوس طويل على مقاعد الدراسة يتخرج هؤلاء فلا يجدون عملاً. وكانت الاضطرابات مركزة في مدارس الأناضول، والبلقان، في المناطق

---

(١) Itzkovitz; op. cit. 91.

(٢) Gibb, Bowen, p. 147.

(٣) Selāmikī Mustafā, Tārih-i Selāmīkī Mustafā (istanbul, 1281), p. 269.

ذات الكثافة السكانية التركية. لكن بحوثاً مستقبليةً كفيلةً ببيان مدى التغير الذي طرأ على المدارس، والنظام التعليمي كنتيجة لذلك. ومما يجعل بحوثاً كهذه عسيرة؛ غياب أي موقف رسمي معها أو ضدّها أو ما يعتبر وجهة نظر فيها. وهناك أخيراً حقل دراسيّ ظل مهملاً تماماً حتى اليوم وهو كفيل بإطلاعنا على الكثير بشأن الاضطرابات لو عرفناه: إنه المدرِّسون الصغار في مدارس البلدات والقرى، والقضاة الصغار في البلدات والمدن الاقليمية. إن مجالاً دراسياً كهذا لا يساعدنا في إيضاح علل الأزمة فقط، بل يطلعنا أيضاً على الفروق بين أوضاع علماء المدن الكبرى حيث الجاه والأمل بالترقي؛ وأوضاع علماء المدارس الصغيرة، والقضاة المحليين الذي تنتهي مطامحهم بالوجاهة المحلية. ومن المعروف أن علماء المراتب العليا وقفوا في الاضطرابات مع الإدارة والسلطان ضد صغار القضاة وصغار المدرسين. ويوضح ذلك كم انفصلت المراتب العليا للعلماء عن المراتب الدنيا بالجاه والمناصب ووجوه التفضيل، والوراثة الأسرية، والثراء، والعلائق المتشابكة بالإدارة السلطانية.